التحولات في طبيعة العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

د. فهد عايد الغبين*

تاريخ تقديم البحث:٢٠٢٠/٩/٢٣م. تاريخ القبول: ٢٠٢١/٣/٢٩م.

ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى التَّعرّف على المراحل التي مرَّت بها طبيعةُ العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية خلال فترة الدراسة، وتتبع أهمية الدراسة من خلال تسليطها الضوء على مساهمة التحولات في طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وعلى مقدرة الأحزاب الإسلامية من الدخول في معترك الحياة السياسية لإثبات ذاتها والوصول إلى السلطة.

تستند هذه الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها: "أثرّت التحولات السياسية التي اقترنت بحالة الربيع العربي ايجاباً على طبيعة العلاقة القائمة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية المغربية"، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للتَحكُّم في موضوع البحث، والمنهج المقارن للوقوف على مراحله، وكذلك استخدم الباحث منهج النظم.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ أنَّ الأحزاب السياسية الإسلامية جعلت نظام الحكم في المغرب يستخدم نسخته الخاصة من الإسلام السياسي لمواجهة صعودها، وخرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات؛ ضرورة صياغة رؤية واضحة في التعامل مع الأحزاب الإسلامية المغربية، كأحد المكونات السياسية لنظام الحكم.

الكلمات الدالة: نظام الحكم، الإسلام السياسي، الأحزاب الإسلامية، الربيع العربي، المغرب

* المفرق، الأردن.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Transformations in the Nature of the Relationship between the Moroccan Regime and the Islamic Political Parties (2000-2020)

Dr. Fahed Ayed Al-Gobaen

Abstract

The current study aimed at investigating the phases that the relationship between the Moroccan regime and the Islamic political parties witnessed during the study period. The importance of the study stems from highlighting the ability of the Islamic parties to enter the arena of political life and to prove themselves by coming to power.

This study is based on the basic hypothesis that "The political transformations that were associated with the Arab Spring have a positive effect on the nature of the relationship between the Moroccan regime and the Islamic parties". The study adopted the analytical descriptive approach to control the study topic, and employed the comparative approach to identify its phases. The researcher also employed the systems approach.

The study reached numerous results, the most important of which is that Islamic political parties have led the Moroccan regime to use its own version of political Islam to counter the rise of Islamic movements. This study concluded with a number of recommendations which include the necessity to formulate a clear vision in dealing with Moroccan Islamic parties, as one of the political components of the governing system.

Keywords: Moroccan Regime, Political Islam, Islamic Parties, Arab Spring, Morocco

مقدمة:

لعبت التحولات السياسية على الصعيد الدولي والإقليمي دوراً بارزاً في التأثير على طبيعة العلاقة بين الأنظمة السياسية العربية ومكوناتها، وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في منظومة السياسة والسلطة في معظم الدول العربية التي غزتها موجات الحراك الشعبي (الربيع العربي)، فلقد أسقطت تلك الأحداث أنظمة وأوصلت نخباً سياسية جديدة للسلطة، كما أفضى عن تلك الحراكات أشكال أخرى من الفوضى والحروب الأهلية في ظل تعنت بعض الأنظمة عن التغيير بالوسائل السلمية.

ولما كانت المملكة المغربية، موضع بحثنا، فلقد ظهر فيها موجات من الحراك الشعبي المطالبة بالإصلاح والتغيير، وجاء تفاعل المملكة المغربية في محاولة لاحتواء تلك التحولات السياسية، فمنذ عام ١٩٩٢م حاول نظام الحكم إظهار نيته لإحياء الثقه مع الأحزاب السياسية، وذلك من خلال التعديلات الدستورية التي قام بها الملك الحسن الثاني [١]، حيث فُتح المجال للأحزاب باختلاف توجهاتها للمشاركة السياسية. ورغم ذلك، استمرّت الاضطرابات السياسية في هذه الفترة، حتى جاءت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م في عهد الملك محمد السادس، لتكون محاولة أخرى في تقريب وجهات النظر بين الأحزاب والنظام، وذلك في ظل وجود أحزاب إسلامية أعادت صياغة نفسها لخوض المنافسة على السلطة.

شكّلت الأحزاب السياسية الإسلامية في أكثر من بلد عربي قوة سياسية قادرة على خوض الانتخابات والمشاركة في الحكم، منفردة أو من خلال حكومات ائتلافية، بعد أن نضج معظمها وأصبحت تطالب بحقها في اللعبة السياسية، إذ أصبحت هذه الأحزاب جزءاً من العملية السياسية لا يمكن تجاهلها، لها برامجها وأهدافها التي تؤهلها للوصول إلى السلطة [٢].

القارئ للمشهد، يجد أن المملكة المغربيةقد حرصت على نمو الحياة السياسية، من خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية وممارستها للعمل السياسي، وفق منظومة من القوانين تحكم العلاقة بين النظام الحاكم المرتكز على أبعاد دينية وتلك الأحزاب. ويعود ذلك إلى ما قبل الإستقلال، حيث اعتُبرت السلطة السياسية هي الراعية للدين، كون الفصل التاسع عشر من الدستور يعتبر الملك أمير المؤمنين. ومع ظهور الحراكات الشعبية المنادية بالإصلاح (الربيع العربي)، فقد اختلف الحال، إذ تأثرت القوى

(١) خطايبة، عماد ياسين، (٢٠٠٣م) التطور الدستوري والنظم الانتخابية في المغرب ١٩٩٢-٢٠٠٢م دراسة حالة في التحول الديمقراطي، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير- جامعة آل البيت، ص١٠٠-١٠٥.

(٢) المرزوقي، وآخرون، الحوار القومي – الإسلامي، ط١، ص٤٢٥-٤٢٦.

السياسية الإسلامية في المغرب بالتحولات السياسية في المنطقة العربية، وخرجت من دائرتها المغلقة للمناداة بالإصلاح والتغيير، وخوض الإنتخابات للمنافسة والمشاركة في صنع القرار السياسي[١].

شكَّلت المملكة المغربية حالة تستحق البحث فيها، وذلك من خلال محاولة معرفة دور التحولات السياسية التي مرت بها البلاد، وكيف عملت على إعادة صياغة العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية، خلال فترة الدراسة، وخاصة أن الأحزاب السياسية الإسلامية في المغرب استطاعت الوصول للسلطة وتشكيل الحكومة.

مشكلة البحث:

تعتبر الأحزاب السياسية الإسلامية جزءاً هاماً من العملية السياسية، فلقد استطاعت بأيدلوجيتها المبنية على إقامة دولة إسلامية أن تشكَّل هاجساً للأنظمة السياسية، وخاصة مع ارتفاع وتيرة مطالبها بعد توسيع قاعدتها الإنتخابية، ومن ثم إثبات نفسها بالوصول إلى السلطة، حيث كان للأحداث السياسية التي مرّت بها المنطقة العربية (الربيع العربي) دور كبير في إعادة صياغة طبيعة العلاقة بين تلك الأحزاب ونظام الحكم في المغرب.

تكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما دور التحولات السياسية التي مرّت بها المنطقة العربية (الربيع العربي) في تغيُّر طبيعة العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية خلال فترة الدراسة؟

أهمية البحث:

أولاً: من الناحية النظرية

تبرز أهمية البحث من الناحية النظرية في تناوله لموضوع هام وحيوي ومعاصر، حيث إن الأحزاب السياسية الإسلامية في المغرب مكون أساسي للعملية السياسية لا يمكن إغفاله، اتَّسمت علاقتها بالنظام السياسي بالتوتر في بعض الأحيان، والاستقرار الحذر أحياناً أخرى.

كما تبرز أهمية الدراسة من الناحية النظرية، في محاولتها توظيف النتائج والبيانات والمفاهيم الجديدة التي تم التوصل إليها، للاستفادة منها في فهم ما طرأ على طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية المغربية ونظام الحكم، نتيجة الأحداث السياسية التي اقترنت بحالة (الربيع العربي)، ممَّا يُعد إضافة جديدة للمكتبة العربية.

(١) الخمسي، وآخرون، الربيع العربي، ط١، ص١١.

ثانياً: من الناحية العملية

تبرز أهمية البحث من الناحية العملية من إمكانية استفادة الفئات الآتية منها:

١- الباحثون من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة

٢- المهتمون بالشأن المغربي وتطلعات المغرب نحو المشاركة السياسية والاستقرار.

وعليه يحاول هذا البحث، تقصي الحقائق للوصول إلى رؤية تقرِّب وجهات النظر المختلف عليها وقابلة للتطبيق، وذلك بطرح تصور جديد جامع لوجهات النظر المختلفة للأطراف، لتكون قاعدة معرفية للمهتمين بالشؤون السياسية المغربية، على الصعيد الأكاديمي وأصحاب القرار السياسي.

أهداف البحث:

١- استكشاف مدى تأثير التحولات السياسية التي مرّت بها بعضالدول العربية (الربيع العربي) في التأثير على طبيعة العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية.

٢- تتبع طبيعة العلاقة ونموها وإشكالياتها بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية، وذلك خلال فترة الدراسة.

٣- التعرُّف على مدى استجابة نظام الحكم في المغرب للتحولات السياسية التي مرّت بها البلاد (الربيع العربي).

٤- تحديد ماهية المكاسب التي حققتها الأحزاب السياسية الإسلامية في ظل التحولات السياسية في المملكة المغربية.

فرضية البحث:

يختبر البحثالفرضيةالآتية:

"أثرّت التحولات السياسية التي اقترنت بحالة الربيع العربي ايجاباًأو سلباًعلى طبيعة العلاقة القائمة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية المغربية".

وينبثق عن الفرضية الأسئلة التالية:

١- كيف أثرت التحولات السياسية في بعض الدول العربية (الربيع العربي) على احتمالية تغير طبيعة العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية؟

٢- ما الأدوات التي استخدمتها الأحزاب السياسية الإسلامية في تحقيق إستراتيجيتها؟

٣- ما المكاسب التي حققتها الأحزاب السياسية الإسلامية في ظل التحولات السياسية التي شهدتها الساحة المغربية؟

متغيرات البحث:

أ- المتغير المستقل

تُعد التحولات السياسية –المتغير المستقل- التي ظهرت في المنطقة العربية (الربيع العربي) أحد أبرز العوامل التي قد ساعدت في إعادة صياغة طبيعة العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية.

ب- المتغير التابع

يعد نظام الحكم في المغرب بجميع مكوناته السياسية- المتغير التابع- الذي قد يتأثر بالتحولات السياسية في المنطقة.

منهج البحث:

سيقوم الباحث باعتماد المناهج التالية لإيجاد إطار شامل لتحليل طبيعة الموضوع الذي تناوله البحث، وهي كالآتي:

١- المنهج التحليلي الوصفي:

أحد مناهج البحث العلمي التي تُعنى بدراسة ظاهرة ما وتتبع نموها وآثارها. حيث يستخدم الباحث هذا المنهج في محاولة توصيف أثرّ التحولات السياسية التي اقترنت بحالة (الربيع العربي)، ودورها في إعادة صياغة طبيعة العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية، وتحليل آثار هذا العامل على مجمل سياسات المغرب خلال فترة الدراسة.

٢- المنهج المقارن:

وذلك بتقصي نقاط التشابه والاختلاف للمراحل المختلفة التي شهدتها العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية، والقبول والاستجابة لتلك الأنظمة. وكذلك معالجة مفاهيم محددة، متعلِّقة بالمشاركة السياسية، والقبول والإستجابة للنظام السياسي المغربي، وأداء النظام وتحقُّق استقراره وثباته وفاعليته، وقبوله لمطالب التغيير والابتعاد عن الحالة التقليدية.

ويتطلب المنهج المقارن أدوات قياس كيفية، تعتمد على الموضوعية والاختبار التجريبي، واستخدام النمط المثالي في المقارنة. وذلك لإجراء عملية مجاراة بين الحالات الواقعية، كمعالجة الديمقراطية والمشاركة السياسية، وبالتالي الوصول إلى المقارنة من حيث:

١- طبيعة العلاقة وملامحها.

٢- مطالب الأحزاب الإسلامية.

٣- القبول والاستجابة.

٣. منهج النظم:

هي عملية تفحصٍ ودراسة لكافة أجزاء النظام السياسي، وكيفية أدائها لعملها، كما يمكننا تعريف تحليل النظم بأنّه دراسة متعمقة في صلب نظامٍ قائم وتفاصيله، للوصول إلى ما يتعرَّض له من تحولات ومايعانيه من مشاكل؛ ليصار بعد ذلك إلى حلها، وكون هذه الدراسة تتمحور حول نظام الحكم في المغرب والإحزاب السياسية الإسلامية كإحدى مكونات هذا النظام، فلقد وجد الباحث من الضرورة الأخذ بمنهج النظم السياسية.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث بما يأتي:

حدود زمانية: (٢٠٢٠-٢٠٠٠) حيث سيقوم الباحثبتتبع طبيعة العلاقة بين نظام الحكم في المغربوالاحزاب السياسية الإسلامية في الفترة التي سبقت "الربيع العربي"ومراحله المختلفة.

حدود مكانية: نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية.

مصطلحات البحث:

التحول السياسي: يعرَّف بأنّه تغيُّر صورة المجتمع مما كانت عليه، وهذا التبدُّل يطال المؤسسات والنظام السياسي، والثقافة السياسية، والديمغرافية الاجتماعية، وقد يصحب ذلك ثورة وأعمال عنف من خلال أصحاب أيدولوجيات مختلفة[١]، وأحياناً قد يحدث التغيير بشكل تدريجي وذلك حسب التطورات التي تحصل بالمجتمع، فالتحول السياسي من وجهة نظر بعض المفكرين أمثال Paul R. Viottiو Mark V. Kauppi ظاهرة ديناميكية لها علاقة بالتغيرات السياسية الدولية، وعملية استقرار الأنظمة مرهونة بقدرتها على التأقلم من المتغيرات والفواعل الداخلية[٢].

(١) السيد، المجتمع والمشكلات الإجتماعية، ص٧٦-٧٩.

(٢) مصباح، معجم العلوم السياسية، ط١، ص٣١١-٣١٣.

الربيع العربي: ظاهرة من الحراكات الاجتماعية عابرة للمجتمعات، نظراً إلى تنبُّه الشعوب إلى وجود قصور في أنظمة الحكم في تعاطيها مع المشكلات التي تواجهها، وأطلق عليها البعض الحراك والثورات العربية الهادفة إلى التخلص من الأنظمة الإستبدادية، والانتقال إلى أنظمة ديمقراطية عنوانها المشاركة السياسية والعدالة في توزيع القيم(١).

الأحزاب السياسية: مجموعة منظمة من المواطنين لهم أهداف وأيديولوجيا مشتركة يؤمنون بها، يسعون للوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم، وهناك من عرف الحزب السياسي بأنّه مجموعة أشخاص يعتنقون العقيدة نفسها، وحسب قاموس (لو روبير) الفرنسي يعرِّف الحزب بأنّه تنظيم سياسي يجتمع أعضاؤه على نفس العقيدة للوصول إلى السلطة ونصرة أفكارهم(٢).

الأحزاب السياسية الإسلامية: يُعرّف أحد الإسلاميين الأحزاب الإسلامية بأنّها ذلك العمل الشعبي المنظم والجماعي، الذي يهدف إلى العودة إلى تعاليم الإسلام في قيادة المجتمع والحياة بشكل عام(٣).

النظام السياسي: سلطة تمارس على إقليم من خلال ممارسات (أجهزة وهيئات) سياسية بما يتضمنه ذلك من دلالات مادية مثل شكل الدولة، ودلالات معنوية مثل تنظيم عمليات صنع القرار وسائر ما يتعلق بصنع السياسات، وتوزيع القيم السلطوية داخل الدولة بعدالة(٤).

الاستقرار السياسي: يُقصد بذلك غياب أو انعدام التغيير الجذري أو الأساسي في النظام السياسي، أو حدوث التغيُّر في حدود معينة ومقبولة. أمَا الاستقرار الحكومي فيعني أن تتمتَّع المؤسسات السياسية بقدر يُعتدُ به من الاستمرارية. ويتأثر الاستقرار السياسي بمجموعة مختلفة من العوامل منها؛ العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية الداخلية والخارجية. (٥)

(١) الخمسي، وآخرون، مرجع سابق، ص٢٥١.

(٢) الحسيني، المصطلحات، ط١، ص٦٠-٦١.

(٣) القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية، ط١٣، ص٩.

(٤) خربوش، مقدمة في النظم السياسية، ص٣.

(٥) محفوظ، م. في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد ١٣٨١٩، (٢٠٠٦).

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

المطلب الأول: الإطار النظري

يعتبر النظام السياسي الأساس والقاعدة التي يبنى عليها النظام الحزبي، كما أنَّ الأحزاب السياسية من أهم المكونات السياسية في الدولة، حيث اكتسبت الأحزاب هذه القوة عبر التاريخ، والحزب السياسي كتنظيم تطوَّر مع تطور أنظمة الحكم والحياة البرلمانية، وتعود بدايات نشأة الأحزاب السياسية إلى التحولات السياسية التي اجتاحت أوروبا في القرن التاسع عشر، حيث أفرزت إرادة الشعب أنظمة برلمانية وديمقراطية، وهنا يرى "خوريس دفرجيه" أن الظهور الحقيقي للأحزاب السياسية يعود إلى سنة ١٨٥٠، حيث لم يشهد العالم أحزابا سياسية قبل ذلك، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.(١)

ولما كان النظام الحزبي من أهم أبنية النظام السياسي، إن لم يكن أهمها، فمن الطبيعي أن لا تبقى هذه الأحزاب متأثرة وتابعة للنظام السياسي، فقد تؤثر بالعملية السياسية بشكل متفاوت وحسب طبيعة النظام وفاعلية الأحزاب فيه، حيث أصبح هذا التأثير الأساس الذي تُصنف من خلاله الأنظمة الحزبية المختلفة، الأحادية، الثنائية، المتعددة. (٢)

ولا بد هنا من التمييز بين نموذجين لقيام الأنظمة السياسية، الأول: الأنظمة التي قامت على أساس حزبي، والثاني الأنظمة التي نشأت فيها الأحزاب بعد قيام النظام السياسي، ففيالنموذج الأول، نجد أن الأحزاب تلعب دوراً فاعلاً في رسم سياسة النظام وأيديولوجيته، وفي أحيان كثيرة تغيير شكل النظام، أمَّا النموذج الثاني، فهي أحياناً لا تملك القدرة على التأثير في النظام السياسي ولا العمل إلا ضمن نسقه، لكنَّها أذا ما وجدت الظروف المواتية، والقدرة الذاتية، والتنظيم الجيد لصفوفها، تستطيع الأحزاب التغيير في الجوانب الأساسية من النظام السياسي.(٣)

وفي السياق المغربي، وبعد تتبع نظام الحكم فقد تبيَّن أنَّه حاول إرساء قواعد المشاركة السياسية مبكراً,حيث عرف المغرب الأحزاب منذ عهد الإستعمار الفرنسي والإسباني، وكانت هذه بداية ظهور الأحزاب بشكلها الحديث، (٤) وظهر على غرار ذلك أحزاب مختلفة مثل، كتلة العمل الوطني عام ١٩٣٤م، وحزب الاستقلال عام ١٩٤٣م، والحزب الشيوعي المغربي عام ١٩٤٣م، وحزب التقدم والاشتراكية عام ١٩٤٣م، وحزب الشورى والاستقلال في عام ١٩٤٦م، والإتِّحاد الوطني للقوات

(١) قاسم، القانون الدستوري، ط٥، ص١١٨.

(٢) نزال، الأحزاب السياسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ص١٩١.

(٣) كاظم، والعاني، الأنظمة السياسية، ص١١٦-١١٧.

(٤) شقير، الفكر السياسي، ص٥٨-٦١ وص١١٩-١٢٠.

الشعبية في عام ١٩٥٩م، والإتِّحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في عام ١٩٥٩م، وحزب الحركة الشعبية- الدستورية-الديمقراطية عام ١٩٦٧م، ومنظمة الشبيبة الإسلامية عام ١٩٦٩م، والتجمع الوطني للأحرار عام ١٩٧٨م، وحزب الإتِّحاد الدستوري عام ١٩٨٣م، وغيرها من الأحزاب التي ركَزت من خلال برامجها على مبادئ الحرية والتعددية والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية وتحرير البلاد.(١)

وكان للسياسية التي انتهجها الملك الحسن الثاني فيما بعد، دور في محاولة تعزيز قيم المشاركة السياسية والتعددية، وذلك من خلال التعديلات الدستورية لعامي ١٩٩٢م و١٩٩٦م، والتي جاءت تحت تأثير ضغط القوى الداخلية ممثلة بـ "الكتلة الديمقراطية"، ممَّا فتح المجال لإحياء الثقة مع الأحزاب المعارضة للمشاركة السياسية، إلَّا أنَّ اختلال موازين القوى بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية، جعل طموحات الأخيرة تتراجع في الوصول إلى ملكية دستورية برلمانية. (٢)

ومع تسلُّم الملك محمد السادس الحكم عام ١٩٩٩م، أظهر اهتماماً ملحوظاً بالأحزاب السياسية، وفتح لها المجال أن تعمل كخطوة نحو تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، وظهرت أحزاب المقدمة في هذه الفترة ممثَّلة بالاتحاد الاشتراكي، والاستقلال، والتجمع الوطني للأحرار، والعدالة والتنمية، لكن الملاحظ في هذه الفترة، أنَّ العلاقة ظلَّيشوبها بعض التوتر وعدم وضوح الرؤيا وخاصة مع أحزاب المعارضة. (٣)

وفيما يخص الأحزاب السياسية الإسلامية، وهي موضوع الدراسة، فلقد شهد المغرب حركة إسلامية نشطة منذ سبعينيات القرن الماضي، تراوحت بين الاستقرار الحذر والتوتر، وكان على رأسها منظمة الشبيبة الإسلامية، والمجاهدين، والعدل والإحسان، والتوحيد والإصلاح، وجمعية الشروق، وجمعية الإصلاح، والتكفير والهجرة، والعدالة والتنمية، والحزب البديل الحضاري. (٤)

ولقداتَّسمت العلاقة بين الأحزاب السياسية الإسلامية ونظام الحكم في فترة التسعينيات وما تلاها، بالإحتواء تارة والإقصاء تارة أخرى، واستمرت الأحزاب الإسلامية المطالبة بالمزيد من الإصلاح والتغيير، حيث شهد المغرب في هذه الفترة أحزاباً جديدة بالإضافة للأحزاب الإسلامية القديمة، كحزب الأصالة، التوحيد والإصلاح، البديل الحضاري، النهضة والفضيلة, والشورى والاستقلال، وتمثلت استجابة النظام السياسي لمطالب التغيير بالتعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م، والتي رافقت الربيع

(١) سارة، الأحزاب، ط١، ص١١-١٢ و٣٣ و٥٨ و٩٠ و٩٣و١٠٢ و١١١ و١٥٥.

(٢) دياب، الانتخابات، مجلة السياسة الدولية، ص١٩٣-١٩٤

(٣) مزاري، محمد السادس، ط١، ص١٦-١٧.

(٤) حسن، التنظيمات السياسية، مجلة النهضة، ص١١٢-١١٦.

العربي، وإجراء انتخابات نيابية بنفس العام، وصل خلالها "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي إلى الحكم.[١]

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

تناولت الكثير من الدراسات الأنظمة والأحزاب السياسية في الوطن العربي، وكانت على النحو التالي:

١. دراسة جمال السويدي وأحمد الصفتي، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي،٢٠١٥م.

تناول الكاتب في هذه الدراسة التيارات الإسلامية في العالم العربي، من حيث ماهيتها وتطورها، وتعرَض للعلاقة بين الدين والسلطة، كما تناول تحديات السلطة في ضوء ظهور الأحزاب الإسلامية.

وفي فصل لاحق تحدَث الباحث عن تجربة بعض الأنظمة السياسية العربية لحكم الأحزاب الإسلامية، وتوازنات القوى بين الطرفين، ثم عرَج على مسألة تسييس الدين وتديين السياسة.

تعتبر هذه الدراسة تحليلاً للعلاقة بين المؤسسة الملكية بالمغرب والأحزاب السياسية الإسلامية، ومسألة الإسلام السياسي.

٢. نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي، المغرب–تونس–الجزائر– دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية،٢٠١٠م.

تناول الكاتب في هذه الدراسة إشكالية مفهوم نشأة وتطور الحركات الإسلامية في المغرب العربي، كما تطرَّق إلى مسألة نمو وتصاعد الحركات الإسلامية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وفي فصل آخر تناول الباحث مواقف تلك الحركات من الربيع العربي، وعلاقتها بالسلطة السياسية، ثم تكلَّم الباحث عن تجربة الأحزاب الإسلامية في المشاركة السياسية.

من خلال الدراسة السابقة، فقد ظهر للباحث أنَها يمكن أن تعتبر في سياق المقاربة النظرية والمفاهمية لهذه الدراسة.

٣. دراسة من إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بوحنية قوي وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، ٢٠١١م.

(١) مراحي، السياسة الخارجية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص٥٥–٥٦.

قدَّم الباحثون خلال هذه الدراسة مجموعة بحوث تتعلق بالديمقراطية في البلدان العربية، وطرح الباحثون جدلية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وفي فصل آخر تحدثوا عن تأثير قوانين الأحزاب على فاعليتها، وفي فصل أخير قام الباحثون بإجراء تقييم لتجربة الأحزاب العربية.

أظهرت هذه الدراسة أهمية وشروط ومقومات بناء أحزاب سياسية ديمقراطية في الوطن العربي، ليكون مدخلاً مناسباً للإصلاح السياسي.

٤. دراسة من إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، عبدالغني عماد، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ٢٠١٣م.

قسَّم المؤلف دراسته إلى مجلدين، جاء المجلَّد الأول في مجموعة فصول تناول فيها مدخلاً مفاهيمياً معرفياً للحركات الإسلامية، والإرهاصات التأسيسية لها، متتبعاً تاريخ وظروف نشأتها ومؤسسيها.

وفي المجلد الثاني جاء امتداد لما تم الحديث عنه في المجلد الأول، حيث تطرَّق الكاتب إلى خريطة الحركات الإسلامية في الأقطار العربية، من حيث هيكليتها التنظيمية والتطورات التي طرأت عليها.

تقدِّم هذه الدراسة خلفية شاملة لفهم تشكُّل وتطوُّر المسارات الإجتماعية والسياسية والفكرية للحركات السياسية الإسلامية في الوطن العربي.

5. EsenKirdis ,Between Movement and Party: Islamic Movements in Morocco and the Decision to Enter Party Politics, 2015

تناول الكاتب في هذه الدراسة أسباب التباين في سلوك الحركات الإسلامية، ولماذا تختار بعض الحركات الإتجاه الإسلامي في تشكيل الأحزاب

وتبحث الدراسة في ضرورة معالجة الحركات الإسلامية لقرار مشاركتها في العملية السياسية، وإلى ضرورة تحديد الأحزاب لأهدافها الاستراتيجية، وأولوياتها الأيديولوجية، واحتياجاتها التنظيمية.

ركَّزت هذه الدراسة على الأحزاب الإسلامية من حيث تشكُّلها وسلوكها، حيث تعتبر هذه الدراسة مقاربة نظرية لفهم طبيعة وتنظيم الأحزاب السياسية الإسلامية.

المبحث الثاني: العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية ما قبل الربيع العربي (٢٠١٠-٢٠٠٠).

في سبيل الخوض بالمراحل التي مرّت بها العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية، لا بد من التطرق لطبيعة هذه العلاقة بمراحلها المختلفة، وأهم المطالب التي نادت بها الأحزاب السياسية الإسلامية، وموقف نظام الحكم من هذه الأحزاب، ونستعرضها بالمطالب الآتية.

المطلب الأول: ملامح العلاقة بين نظام الحكم والأحزاب السياسية الإسلامية

تعتبر المملكة المغربية من الحاضنات الأولى للأحزاب السياسية مقارنة بالدول العربية المجاورة، حيث كان للانفتاح السياسي في البلاد دورٌ هامٌ لنمو الحياة السياسية عموماً على مختلف المستويات، وخير شاهد على ذلك تعدد نشأة الأحزاب السياسية، سواء ذات الطابع الأيدولوجي أو العرقي، الأمر الذي أدى إلى ظهور جدل مستمر بين النخب الحاكمة وأحزاب المعارضة على مختلف القضايا الوطنية، [١]، ولقد كان لتولي الملك محمد السادس سدة الحكم دورٌ بارزٌ في ظهور طور جديد من العمل الحزبي، وذلك بإصداره قانون خاص للأحزاب السياسية عام ٢٠٠٦م، مراعياً فيه التحولات السياسية الداخلية والخارجية لتتناسب مع عهده، ولتكون تمهيداً نحو التحول الديمقراطي المنشود[٢].

وأشارت الوقائع في هذه الفترة إلى وجود قدر لا بأس به من الانفتاح السياسي في المغرب، الأمر الذي سمح بالتعبير والانتقاد، واندماج المعارضة كمكون أساسي في العملية السياسية، بما فيها الحركات الإسلامية، ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن المعارضة المغربية أصبحت متوافقة- إلى حد ما- مع النظام الملكي، عكس السابق من القرن الماضيالذي اتّسم بالاضطراب. [٣].

وتسيّد حزب العدالة والتنمية الأحزاب السياسية الإسلامية في هذه المرحلة، بالإضافة إلى حركة التوحيد والإصلاح، والحركة من أجل الأمة، والنهضه والفضيله,والحزب البديل الحضاري، وكذلك جماعة العدل والإحسان الغير مرخصة قانونياً، ويذكر أنّ علاقة التيار الإسلامي تذبذبت بين التوافق والإختلاف أحياناً مع النظام الحاكم, لكن استقبال الملك محمد السادس لزعماء الأحزاب التي نجحت في انتخابات عام ٢٠٠٢م، جاءت كرسالة في اتجاه تعزيز دعم العملية الديمقراطية في البلاد، وأن المغرب دخل مرحلة جديدة هي لغة الأرقام الانتخابية[٤].

---

(١) السويدي، والصفتي، حركات الإسلام، ط١، ص١٨٨-١٩٠.

(٢) قوي، وآخرون، مفهوم الأحزاب، ط١، ص٣٤٩-٣٥١.

(٣) التليدي، الإسلاميون والربيع العربي، ط١، ص٤٦-٥٠وص٦٣-٦٤

(٤) بن شماس، مستقبل حركات الاسلام، مجلة المستقبل العربي، ص٤٠-٤٢.

المطلب الثاني: مطالب الإحزاب السياسية الإسلامية

لا شك أن مطالب الأحزاب السياسية الإسلامية في المغرب قد تباينت من حيث درجة قربها من نظام الحكم، فالأحزاب السياسية الإسلامية المحسوبة على التيار السياسي المعتدل، كحزب العدالة والتنمية ركّز في مطالبه على الإندماج بالعملية السياسية، والإقرار بالإسلام دين أمة، والعمل في ظل الملكية الدستورية نظاماً للبلاد، ونبذ العنف,بينما نجد أنّ الأحزاب السياسية الراديكالية، الإسلامية أو غيرها، كجماعة العدل والإحسان، اتّخذوا موقفاً متشدداً من شرعية نظام الحكم، فاعتبروا أنّ المرجعية الوحيدة للدولة تقوم على الدين الإسلامي، ليكون الاختلاف الأيدولوجي السمة البارزة بين الأحزاب السياسية الراديكالية ونظام الحكم، مما أبقى فجوة الخلاف مستعصية عليهما تجاوزها للآن[١].

وعليه، فقد مرّت معظم الأحزاب السياسية الإسلامية في تجاذبات مع السلطة السياسية في المغرب، فحزب العدالة والتنمية مثلاً، جاء بعد انشقاقات عن حركات وشراكات مع أحزاب أخرى كحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وحركة التوحيد والإصلاح,وسمح هذا الاندماج للإسلاميين للدخول في العملية السياسية وتحقيق مطالبهم، وفي الوقت الذي نجد فيه تقارباً بين تلك الأحزاب الإسلامية ونظام الحكم، ظهر في الأفق بعض أحزاب المعارضة، التي تطالب بإصلاح دستوري يدعم قيم العدالة والديمقراطية، وكان نظام الحكم اقترح من جهته مبادرة تشكيل حكومة تناوب,يكون فيها للمعارضة رئاسة للحكومة، وكان عبد الرحمن اليوسفي الزعيم الاشتراكي المعارض والكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، قد تم تعيينه وزيراً أول، وهكذا أصبحت الأجواء مفتوحة لبعض الأحزاب الإسلامية لإيصال صوتها ودعم توجهها الإسلامي[٢].

وكانت جمعية البديل الحضاري التي تأسست عام ١٩٩٥م على موعد للخلاف مع نظام الحكم في العام ٢٠٠٠م، وذلك عندما عقدت اجتماعها الأول تحت عنوان"من أجل تنظيم رسالي قوي أمين"، حيث تم التضييق على الجمعية من قبل النظام، ورغم ذلك استمرّت الجمعية بدورها، فوجهت بالتعاون مع أحزاب يسارية أخرى "نداء الديمقراطية"، وكان نتيجة سعي الجمعية للانفتاح أن تجاوزت الحصار الذي فُرض عليها، وعندما قام العاملون على الجمعية بتغيير اسمها للحزب البديل الحضاري، واجه الحزب تعنُّت كبير من نظام الحكم، وهكذا خاض الحزب صدامات كثيرة مع السلطة، كإعلان الحزب الإضراب عن الطعام عام ٢٠٠٥م، وتم حل الحزب عام ٢٠٠٨م على أثر اتهامه بالضلوع في شبكة إرهابية، واعتقال الأمين العام للحزب المصطفى المعتصم [٣].

(١) سطي، الملكية والمعارضة الإسلامية- المستقبل العربي، ص٩٩-١١٤

(٢) عماد، الحركات الإسلامية، ط١، ص١٨٥٩-١٨٦٢.

(٣) المرجع السابق، ص١٨٦٨-١٨٧١.

أمّا الحركة من أجل الأمةالتي تأسست في عام ١٩٩٨م، فكانت ركائزها مبنية على التأكيد على دولة القانون والحق، والاصلاح السياسي والدستوري الذي يحترم الإسلام، والتأكيد على الحريات وحقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، لكنها أيضاً جوبهت من نظام الحكم كما حصل مع الحزب البديل الحضاري، وتم إتهام الحركة بالمشاركة بعمليات إرهابية، وعليه سُجن رئيسها محمد المرواني وتم حلها عام ٢٠٠٩م.(١)

المطلب الثالث: موقف نظام الحكم من الأحزاب السياسية الإسلامية

بالرغم من تفاعل الملك محمد السادس مع الأحزاب الإسلامية، وذلك بتوسيع نطاق مشاركتها السياسية في الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠م)، لكنَّنا نجد أحيانا أنَّ الحكومة هي من يبادر لتحديد شكل العلاقة بين الطرفين، حيث تستخدم السلطة السياسية أسلوب الإقصاء للأحزاب الإسلامية، لكن بدرجات متفاوته، خشية مناحتكار الأحزاب السياسية الإسلامية للدين، وتوظيفه من أجل الاستيلاء على السلطة، وتقويضها لمشروعها الديمقراطي من خلال خلط الدين بالسياسة.(٢)

ومعاستمرار سياسة الإقصاء والتهميش تجاه بعض الأحزاب الإسلامية، إلّا أنّ كلا الطرفين قد حافظ على إبقاء وتيرة الصراع بينهما، ضمن حدود المحافظة على الاستقرار السياسي، وهذا يدل على حرص نظام الحكم والأحزاب الإسلامية إلى عدم جر البلاد إلى العنف، كما أنَّ الأحزاب الإسلامية حرصت على عدم استخدام أي أسلوب لاستعراض قوتها، قد يؤدي إلى استفزاز نظام الحكم، وبالتالي تفويت الفرصة على خصومها من الأحزاب الأخرى في استغلال ذلك ضدها. (٣).

أبقىنظام الحكم في المغرب، في ظل تلك الظروف، على سياسة الإحتواء لبعض الأحزاب السياسية الإسلامية، فسمحلها بالاستمرار في العمل السياسي بالطرق السلمية، وفقاًلإطاره السياسي.(٤) وبالمقابل وجدت تلك الأحزاب أنَّ هذه السياسات فرصة حقيقية لها للدخول إلى معترك العملية السياسية، فشاركت وبزخم كبير في الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢م وحصلت على ٤٢ مقعداً، و٢٠٠٧م، حصلت على ٤٦ مقعداً، و٢٠١١م وحصلت على ١٠٧ مقاعد, و٢٠١٦م وحصلت على ١٢٥ مقعدا، ويدل ذلك على مدى قدرة تلك الأحزاب السياسية على اكتساب قاعدة انتخابية واسعة بالرغم من العقبات التي واجهتها(٥).

(١) بن مصطفى، الإسلاميون في المغرب، ص٦١.

(٢) الجورشي، صلاح الدين، اي مستقبل للاسلاميين في المغرب العربي، http//wwww.alwihda.com تاريخ المشاهدة ٢٠١٩/٥/٢٨

(٣) صالح، الحركات الإسلامية، ط١، ص٣٣١-٣٣٣

(٤) توفيق، النظم السياسية، ص٢٥١.

(٥) البدور وآخرون، حركات الإسلام، ط١، ص٢٦-٢٧.

جدول يبين نتائج الانتخابات المغربية للإنتخابات التشريعية للأعوام ٢٠٠٢م و٢٠٠٧م و٢٠١١م و٢٠١١٥ [١]

الحزب	انتخابات ٢٠٠٢م	انتخابات ٢٠٠٧م	انتخابات ٢٠١١	انتخابات ٢٠١٦
العدالة والتنمية	٤٢ مقعد	٤٦ مقعد	١٠٧ مقعد	١٢٥ مقعد
النهضة والفضيلة	–	مقعد واحد	–	–
حزب الشورى والاستقلال	٢ مقعد	–	–	–
البديل الحضاري	–	–	–	–
الأصالة والمعاصرة	–	–	٤٧ مقعد	١٠٢ مقعد
الاستقلال	٤٨ مقعد	٥٢ مقعد	٦٠ مقعد	٤٦ مقعد
التجمع الوطني للأحرار	٤١ مقعد	٣٩ مقعد	٥٢ مقعد	٣٧ مقعد
الحركة الشعبية	١٨ مقعد	٤١ مقعد	٣٢ مقعد	٢٧ مقعد
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٥٠ مقعد	٣٨ مقعد	٣٩ مقعد	٢٠ مقعد
الاتحاد الدستوري	١٦ مقعد	٢٧ مقعد	٢٣ مقعد	١٩ مقعد
حزب التقدم والاشتراكية	١١ مقعد	١٧ مقعد	١٨ مقعد	١٢ مقعد
الحركة الاجتماعية الديمقراطية	٧ مقاعد	٩ مقاعد	٢ مقعد	٣ مقاعد
التجديد والإنصاف	–	٤ مقاعد	٢ مقعد	–
الحزب الوطني الديمقراطي	١٢ مقعد	٣ مقاعد	–	–
جبهة القوى الديمقراطية	١٢ مقعد	٩ مقاعد	مقعد واحد	–
الاتحاد الديمقراطي	١٠ مقعد	٢ مقعد	–	–
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	٦ مقاعد	–	–	–
حزب العهد	٥ مقاعد	٣ مقاعد	٢ مقعد	–
رابطة الحريات	٤ مقاعد	مقعد واحد	–	–
اليسار الاشتراكي الموحد	٣ مقاعد	–	–	–
الإصلاح والتنمية	٣ مقاعد	–	–	–
الحزب الليبرالي المغربي	٣ مقاعد	–	–	–
حزب القوات المواطنة	٢ مقعد	مقعد واحد	–	–
حزب البيئة والتنمية	٢ مقعد	٥ مقاعد	–	–
المؤتمر الوطني الاتحادي	١ مقعد	مقعد واحد	–	

(١) الانتخابات التشريعية المغربية https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ المشاهدة ٨-٣-٢٠٢١م.

وقد جاء قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٦م في عهد الملك محمد السادس، ليقر التعددية الحزبية بشكلها الجديد، فخرجت الأحزاب السياسية من حالتها السابقة التي أوجدتها ضمن دائرة النقابات، والجماعات المحلية، والغرف المهنية، وسمح لها بالمشاركة الفاعلة في تدبير الشؤون العمومية، لكن هذه التعددية بقيت ضمن الأطر والخصائص الدستورية التي وضعها نظام الحكم.[١]

المبحث الثالث: العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية خلال الفترة التي رافقت الربيع العربي (٢٠١٣-٢٠١٠)

المطلب الأول: بين الاستقرار والتوتر في طبيعة العلاقة

كما ذكرنا سابقاً, فإن الانفتاح السياسي الذي شرع به نظام الحكم في المغرب قبل "ربيع الثورات العربية"، قد أعطى المجال للأحزاب السياسية الإسلامية إمكانية الحركة والمناورة داخل نسق الدولة، لكن هذه الأحزاب كان لكل منها خصوصيه في سلوكها، فمبادرة نظام الحكم بالاصلاحات السياسية، جعل هذه الأحزاب متباينة في مواقفها من الاحتجاجات، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين نظام الحكم والإحزاب السياسية الإسلامية في هذه الفترة، حيث اتّسمت بالهدوء-إلى حد ما- ولم تصل حدتها إلى ما هو متوقع، كما أنّ بعض الأحزاب السياسية الإسلامية مثل (حزب العدالة والتنمية)، قد استفاد من الاحتجاجات رغم عدم مشاركته فيها، فجاءت الاحتجاجات ورقةً رابحه وظّفها الحزب لصالحه لرفع سقف مطالبه السياسية بالإصلاح والتغيير[٢]

يعتبر التقدم الملحوظ ل "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي في الانتخابات منذ عام ٢٠٠٢م وحتى فوزه في عام ٢٠١١م, دليلاً واضحاً علىتغيُّر طبيعة العلاقة بين نظام الحكم والأحزاب السياسية الإسلامية,حيث شهد الحزب تحولاً في مسارة من منهجية العنف والنزعة الدينية إلى الاعتدال والمنافسة السلمية، أسلوباً في التغيير، وجاء هذا التحوُّل نتيجة لالتقاء أرادة "حزب العدالة والتنمية"، المتمثلة في مراجعة تجربتهم الطويلة في كنف "الشبيبة الإسلامية"، والتوجُّه العقلاني لنظام الحكم بدمج الإسلاميين التدريجي في العملية السياسية. [٣]

جاء فوز "حزب العدالة والتنمية" في انتخابات عام ٢٠١١م ليشكل منعطفاً بارزاً في طبيعة العلاقة مع نظام الحكم، فانتقل من طور الاحتجاج إلى المشاركة والحكم، كما وطّد الحزب من خلال خطابه

(١) قوي، وآخرون، مرجع سابق، ص٣٤٩-٣٥٦.

(٢) السويدي، والصفتي، مرجع سابق، ص٧٢-٧٧.

(٣) الطوزي، الملكية والإسلام، ص١٠.

الاستمرار سياسياً ودينياً، وذلك بالعمل علىترسيخ قيم المواطنه وحقوق الإنسان والديمقراطية، وعدم منافسة الملكية في سيادتها الدينية"إمارة المؤمنين".[١]

الواقع أنّه–وبشكل عام– فإن الحزب المعارض في حال وصوله للسلطة وتحمله للمسؤوليه، تفرض عليه الظروف أن يصبح أكثر اعتدالاً في خطابه والدفاع عن برامجه، والحديث هنا عن المغرب، في ظل وجود مؤسسة ملكيه تسيطر على قواعد اللعبة، فلقد أملى الواقع السياسي على بعض الأحزاب الإسلامية المعارضة تحقيق توازن مع نظام الحكم، تمنحه القدرة على مواصلة عمله، في حين أنّ أحزاباً معارضة إسلامية أخرى بقيت العلاقة بينها وبين نظام الحكم متوترة وغير مستقرّه، واستمرّت في المطالبة بإصلاحات جذرية كجماعة العدل والإحسان [٢].

المطلب الثاني: مطالب الأحزاب السياسية الإسلامية

اختلفت مطالب الأحزاب السياسية – بشكل عام– والإسلامية – بشكل خاص– مع ظهور الحركات الاحتجاجية في المملكة المغربية عام٢٠١١ م، وكان على رأس تلك الحركات "حركة ٢٠ فبراير"، التي طالبت بدولة الحرية والعدالة والكرامة، وحزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي فضّل عدم المشاركة في تلك الاحتجاجات مستثمراً الحراك لدعم توجهاته في الإصلاح السياسي والدستوري[٣]، وعلى النقيض فقد اتّخذت "جماعة العدل والإحسان ممثَّلة بمرشدها العام عبدالسلام ياسين" موقفاً داعماً "لحركة ٢٠ فبراير"، ودعت إلى الوقوف مع جميع المبادرات الساعية إلى بناء دولة القانون والعدالة والحرية والكرامة. [٤]

كما وتعتبر "حركة التوحيد والإصلاح"، ممثلة برئيسها محمد الحمداوي المدرسة الأم التي تخرّج فيها قياديو حزب العدالة والتنمية، إلّا أنّها اختارت الفصل بين توجهاتها وبين توجهات الحزب، وحافظت على طابعها الدعوي التربوي وعدم التماهي مع النظام السياسي. [٥]

---

(١) بوشيخي، الدين والدولة، ص١٤-١٥.

(٢) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١١م)، ما بعد الإنتخابات التشريعية في المغربhttps://www.dohainstitute.org/ar/lists/ تاريخ المشاهدة ٣٠-٥-٢٠١٩

(٣) حمورو، حسن، (٢٠١١ م)، "يتيم يعظ شباب ٢٠ فبراير عبر الفيسبوك، موقع هسبرسhttps://www.hespress.com/politique/28225.html تاريخ المشاهدة ٢٨-٥-٢٠١٩م .

(٤) التليدي، بلال، مرجع سابق، ص٦٣-٦٤

(٥) مصباح، محمد، (٢٠١٢م)، العدالة والتنمية بين الحزب الحاكم والحكومة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدوليhttps://carnegieendowment.org/sada/48744?lang=ar. تاريخ المشاهدة ٢٨-٥-٢٠١٩م.

ظهر مفهوم الحكومة البرلمانية عند بعض الأحزاب السياسية الإسلامية، كحزب العدالة والتنمية، وهي بهذا المقترح تمس هيكلية الدستور وصلاحيات الملك، مع علم تلك الأحزاب وإدراكها بأن حقيقة الوضع السياسي الراهن في المغرب، وتوازنات قواه لن تسمح بذلك، لأن منح بعض الصلاحيات للملك كضمان للتوازن السياسي والاستقرار الإجتماعي، وهكذا فرضت الظروف التي مرّت بها البلاد من تضارب للمصالح، وموازين القوى، وتنوع الخيارات السياسية، حلولاً ربّما أرضت البعض أحياناً ولم ترض الآخر أحياناً. (١)

لقد كرّس "الربيع العربي" مفهوم الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية لدى بعض الأحزاب السياسية الإسلامية، بدلاً من الطابع الديني الذي كان يسيطر على أيدولوجية الإسلاميين، (٢) وهذا مؤشر واضح على تحول الخطاب السياسي الإسلامي عند البعض، وبداية التخلي عن شعارات "الإسلام هو الحل" و"دولة الإسلام" و"دولة الشريعة".(٣)

المطلب الثالث: موقفنظام الحكم من الأحزاب السياسية الإسلامية

فرضت الظروف التي شهدتها المغرب كغيرها من دول الإقليم، طريقة ردة فعل نظام الحكم، فحزب العدالة والتنمية مثلاً يؤمن بفكرة الإصلاح من داخل نسق النظام السياسي، ومحاربة الفساد، وهو بذلك يخرج من دائرة الدعوية إلى التوافق مع النظام، لذا نجد أنَّ موقف نظام الحكم المغربي تجاه هذا الحزب كان توافقياً ولم يتَّسم بالمواجهه والعنف، في حين عندما سعت جماعة العدل والإحسان إلى محاولة إحداث تغيير جذري في بنية نظام الحكم، وعدم التَّخلي عن برنامجها الدعوي، دخلت في مواجهة وصدام معه.(٤)

ومع استمرار الحراكات الشعبية والاحتقانات السياسية على الساحة المغربية فترة (الربيع العربي), فقد كان موقف نظام الحكم ذكياً، من خلال رفعه لسقف الاصلاحات الدستورية والسياسية والعمل على تسريعها,فجاء خطاب الملك في ٩ مارس ٢٠١١م، ومن ثمّ الاستفتاء على التعديلات الدستورية في يوليو ٢٠١١م، فاتحاً الطريق أمام استراتيجية جديدة تمخّض عنها إجراء انتخابات مبكرة في ٢٥ نوفمبر ٢٠١١م، فاز بها الحزب الإسلامي "العدالة والتنمية"، وبذلك فقد نجح نظام الحكم فيإخراج البلاد

(١) بلقزيز، المغرب والإنتقال الديمقراطي، المستقبل العربي، ص٣٤و٤٥.

(٢) إبراهيم، نحو الدولة المدنية، ص١٥-٧١.

(٣) عبدالماجد، الإسلاميون، مجلة الديمقراطية، العدد٤٨.

(4) Jorgensen, Julie E. Pruzan, "The Islamists Movements in Morocco: Main actors and regime responses, p.11.

من حالة عدم الاستقرار، واحتواء الإحتجاجات الشعبية من خلال إصلاحات مهمة، أغلقت الأبواب على بقيَّة الأحزاب الإسلامية التي نشطت في هذه الفترة كجماعة العدل والإحسان.(١)

لقد استنهج نظام الحكم في تدبيره للظاهرة الحراكية، مقاربة تشاركية لإعادة صياغة دستور جديد للبلاد, حيث شكَّل على أثر ذلك لجنة ضمَّت شخصيات أكاديمية وسياسية وقانونية، بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية والنقابات، وتمَّ تفعيل هذه التشاركية من خلال فتح المجال أمام جميع الهيئات المجتمعية، والمهنية، والشبابية، والنسائية، بالمشاركة في تقديم مطالبهم، كما وصل عدد المذكرات الإصلاحية من الأحزاب والنقابات إلى ما يقارب ١٨٥ مذكرة، وبالتالي اتَّسم الدستور الجديد بمصادقة شعبية واسعة وباستفتاء شعبي وصل إلى ٩٨٪.(٢)

استند نظام الحكم المغربي في بعض الأحيان إلى سياسة القمع الناعم للاحتجاجات، خاصة في المناطق النائية ذات المشاركة الضعيفة، وأدَّت هذه السياسة إلى تفادي التصعيد، فحافظ النظام على صورته إعلامياً وعلى التَّحكم بمسار الإحتجاجات، وكان ممَّا ساعدنظام الحكم في إضعاف دور الحراكات الإسلامية واليسارية، طبيعة العلاقة وعدم الإنسجام بينهما، ممَّا جعل النظام يستغل هذا الجانب لصالحه، ويعمل على احتواء الأحزاب الأكثر انسجاماً مع توجهاته، وهذا ما حصل بالفعل مع حزب العدالة والتنمية وبعض الأحزاب الأخرى. (٣)

المبحث الرابع: العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية في الفترة اللاحقة للربيع العربي (٢٠٢٠-٢٠١٣م).

المطلب الأول: التقارب ومحاولة الاندماج في العلاقة

بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى سدة الحكم، بدأ ينجلي ما سعى إليه نظام الحكم في تحديده لطبيعة العلاقة مع التيار الإسلامي، فالسماح للتيار الإسلامي المعتدل ممثلاً بحزب العدالة والتنمية بولوج حقل السياسة، كان المراد به جعل هذا الحزب نموذجاً للاندماج الناجح لباقي الأحزاب الأخرى المعارضة، كما استطاعت السلطة السياسية- إلى حد كبير- تصريف الصراع السياسي مع الإسلاميين ووضع شروط الاندماج والتراجع عن الفكر الراديكالي إلى التوافقي. (٤)

---

(١) أوتاري، مارينا، المغرب: هل ينجح الطريق الثالث، مقال تحليلي: https://carnegie-mec.org/2012/07/31/ar-pub-48984Hتاريخ المشاهدة ٢٦-٦-٢٠١٩م.

(٢) الأخصاصي، الإصلاحات في المغرب، المستقبل العربي، ص٢١-٣١.

(٣) مصباح، مسارات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، ص٧٢-٨٧.

(٤) سطي، مرجع سابق، ص١١٦-١١٩.

لقد بذلت الحركة الإسلامية في المغرب خلال السنين الماضية جهداً ليس بالهين للوصول إلى السلطة، في ظلعلاقة متوترة أحيانا مع نظام الحكم، كما لم يصل نظام الحكم والأحزاب الإسلامية إلى صيغة توافقية، حتى جاء الوقت ووصل حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى السلطة، حيث أبقى على حاله من التوازن في علاقته مع النظام، والاعتراف بنظام الحكم كسلطة عليا، وإبداء الرغبه في دعم توجهات النظام في القضايا الحساسة كقضية الصحراء المغربية. (١)

ومن المؤشرات الحقيقية على طبيعة العلاقة التوافقية بين نظام الحكم والتيار الإسلامي المعتدل، أنَّ حزب العدالة والتنمية لم يضغط على النظام بإدراج الشريعة في التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١م، حيث اعتبر الحزب إقرار الدستور المغربي بأن الإسلام دين الدولة كافياً، وفي المقابل استجاب نظام الحكم للحزب في تعديل بعض البنود في الدستور، مثل عبارة "المملكة المغربية بلد مسلم" إلى "المملكة المغربية دولة إسلامية"، من هنا ظهرت النية لدى نظام الحكم والحزب في تقديم التنازلات وتقبل كل منهما الآخر. (٢).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد استطاع نظام الحكم في المغرب بخبرته الطويلة مع الأحزاب السياسية بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص، أن يحدد طبيعة علاقته بها، فنظام الحكم عادة ما يركز على شرعية الملك الدينية ودوره في حماية الإسلام والدفاع عنه، ومناصرة الفقراء في الدولة، ليوجد حالة من التناغم في طبيعة الأهداف التي يصبو إليها كلا الطرفين. (٣)

المطلب الثاني: مطالب الأحزاب السياسية الإسلامية

يبدو أنَّ مطالب الحركات السياسية الإسلامية في هذه المرحلة اختلفت عن السابق، وخاصة بعد وصول أحد هذه الأحزاب إلى السلطة، ولقد ظهر جلياً غلبة الجانب التنظيمي والحركي على الجانب الفكري، وهذا ما يضعف هذه الحراكات في طريقة تعاطيها مع السلطة السياسية، لذا أخذت التيارات السياسية الإسلامية تطور من خطاباتها الفكرية والسياسية بما ينسجم ونظام الحكم، وتحاول إيصال وجهة نظرها في معالجة القضايا الشائكة، المتعلقة بالدين والدولة ومفهوم الحرية والعدالة.(٤)

شكَّلت المرحلة التي عقبت "الربيع العربي" نقطة تحوُّل نحو تكريس مفهوم الدولة المدنية، ولقد أصبحت الأحزاب السياسية الإسلامية تقّر بمفهوم الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، حتى إنَّ

(1) Bueler, M, The threat to "Un-Moderate", Moroccan Islamists and the Arab spring., p.231-257.

(٢) بوشيخي، مرجع سابق، ص٣٧.

(4) Kirdis,E. Between Movement and Party: IslamicMovements in Morocco and Decision to Enter Politics1,p65-86.

(٤) السويدي، والصفتي، مرجع سابق، ص٩٦

الشعارات التي سادت بهذه الفترة غلب عليها الطابع السلمي المدني، ولم تهدف لبناء دولة دينية، وهذا يظهر مدى تفهُّم الأحزاب السياسية الإسلامية وتغيُّر نظرتها لمفهوم الدولة المدنية وطابعها الديمقراطي.(١)

بعد أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، أصبح من الضروري إعادة ترتيب أوراقه، والتصرف بحكمة ومحاولة تقريب وجهات النظر، إذ لا بد من تقديم مشروع سياسي اجتماعي، وطرح الأفكار والمبادرات وإيجاد الحلول والخيارات المتعددة. (٢)

لقد وجدت الأحزاب السياسية الإسلامية أنَّ التعامل وفق ثوابت ومبادئ العقلانية أصبح ضرورة ملحة في هذه الفترة,وذلك بعدما أغلق نظام الحكم الباب أمام الأحزاب من خلال الإصلاحات التي قام بها، وفتحه لباب الحوار والمصالحه معها، فوجدنا أحزاباً إسلامية "كحزب العدالة والتنمية" الذي وصل للسلطة، و"جماعة الإصلاح والتوحيد"، قد أعادت ترتيب أولوياتها من نظام الحكم، فانتقلوا من مرحلة المعارضة إلى البحث عن الديمقراطية، المبنية على أسس ومعاني العدالة والمساواه، وبنفس الوقت المحافظة على الهوية الدينية,كما أنَّ"جماعة العدل والإحسان" المعارضة رغم عدم تقبلها بنهج نظام الحكم ومستوى الإصلاح الذي قام به، إلَّا أنَّها لم تكنتعتبر نفسها خارج الحيز السياسي بل جزء منه. (٣)

والملاحظ على الفترة التي وصل بها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في انتخابات عامي ٢٠١١م و٢٠١٦م، أنَّ رئيس الحكومة عبدالإله بنكيران حاول التغيير من منهجية الحزب ومحاولة التخفيف من حدَّة مرجعيته الإسلامية، إلَّا أنَّه ومع تولي سعد الدين العثماني للحكومة في العام ٢٠١٧م، عاد ليؤكد على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، حيث أكَّد العثماني أنَّنا في الحزب يمكن أن نغير من الوسائل لكن لا نغير المبادئ. (٤)

المطلب الثالث: موقف نظام الحكم من الأحزاب السياسية الإسلامية

لقد استعان نظام الحكم في هذه الفترة ببعض الأحزاب السياسية المؤيدة لسياسته، وذلك لمواجهة الأحزاب الإسلامية والتخفيف من حدة تأثيرها في المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك حزب "الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية"، و"حزب الأصالة والمعاصرة"، اللذين عارضا "حزب العدالة والتنمية" في

(١) ابراهيم، سليم، مرجع سابق، ص١٥-٧١.

(٢) الحاج صالح، ياسين، الثورات العربية والصعود السياسي للإسلاميين، صحيفة الحياة، لندن، (٢٠١٢).

(٣) صالح، نغم، مرجع سابق، ص٤٠٥ -٤٠٧.

(٤) العثماني، سعد الدين، لن تلوى عنق مرجعيتنا مع أهواء الناس، ولن نحابي أحدا، جريدة أخبار اليوم اليومية، المغرب، عدد الاثنين، ٢٨ يناير ٢٠١٩.

سياسته، واتهموه بالأعمال الإرهابية التي حدثت في "كازابلانكا"، وأنَّ مبادئ الحزب التي يقوم عليها، مستورده من الخارج وليست أصيلة ومستوحاه من المجتمع المغربي، كما أن نظام الحكم استثمر بالأحزاب السياسية التي شكَّلت حزب عرف ب "التحالف من أجل الديمقراطية"، ليكون عامل توازن حقيقي ضمن السياق السياسي حيث التوترات الإسلامية المستمرة. (١)

لقد انتهج نظام الحكم في هذه المرحلة أسلوباً آخر في التعامل مع الأحزاب الإسلامية، وهو أسلوب الإحتواء من جديد، وذلك بعد أن أثبتت سياسة الإقصاء عدم جدواها، وهذا يعطي الفرصة للأحزاب الإسلامية العمل في إطار نظام الحكم. ومن خلال سياسة الإحتواء فلقد تعاملت الحكومة مع الأحزاب الإسلامية بشكل "تكتيكي"، وخاصة تلك التي لم تتخذ الصدام والعنف أسلوباً لها، وهكذا يكون بذلك نظام الحكم قد عمل على التخفيف من أجواء التوتر وعدم الإستقرار التي سبقت هذه المرحلة، وسمحت للأحزاب الإسلامية بالاندماج والإسراع في إثبات نفسها على الساحة السياسية. (٢)

عمل نظام الحكم في المغرب أيضًا على مواجهة صعود الأحزاب الإسلامية بخطوات استراتيجية، ورداً على صعود هذه الأحزاب، قام نظام الحكم بالترويج للإسلام الرسمي المغربي، وذلك بإظهار دور الملك كقائد للمؤمنين، ولهويتة الدينية على أنه "ملك الفقراء"، من خلال المؤسسات الخيرية المتنافسة داخل الدولة كما أسلفنا سابقاً، كما عمل النظام على توسيع نطاق وزارة الشؤون الإسلامية. علاوة على ذلك، ولمواجهة ظهور حزب العدالة والتنمية، سمح نظام الحكم بتشكيل أحزاب إسلامية جديدة، كحزب الأصالة، البديل الحضاري، النهضة والفضيلة، والشورى والإستقلال، والأهم من ذلك، فقد استخدم نظام الحكم نسخته الخاصة من الإسلام السياسي، لمواجهة صعود الحركات الإسلامية، وبالتالي تضيق مجال نفوذ الحركات الإسلامية للعمل ضمن النطاق السياسي للدولة.(٣)

المبحث الخامس: التحليل والنتائج والتوصيات

فيما يلي استعراض للتحليل والنتائج والتوصيات.

أولاً– التحليل:

لقد مثل شعار إقامة دولة إسلامية هاجساً للتنظيمات الإسلامية في معظم البلدان العربية منذ تنظيمها، وهنا يظهر اعتمادهم على النصوص الشرعية، التي تؤكد أن إقامة دولة إسلامية تكون بمثابة الحل الأمثل للإصلاح السياسي المنشود والحكم الرشيد، ومن خلال هذه الدراسة نجد أن الأحزب

(1) Kirdis,E., p65-86.

(٢) غودرون، كريمر، الدمج لأنصار الاندماج، ص٢٥٦.

(1) Kirdis, E., p65-86.

السياسية الإسلامية في المغرب قد تعرضت مفاهيمها السياسية للتطوير، خلال فترة ما قبل "الربيع العربي" ومراحله المختلفة، كما اختلفت مطالبهم ومفاهيمهم للواقع السياسي ما قبل وبعد وصولهم للسلطة. (١)

انقسمت الحركات السياسية الإسلامية في المغرب بين تيارين، تيار معتدل قَبِل بالعمل السياسي ممثلاً ب(حزب العدالة والتنمية,وحركة التوحيد والإصلاح)، وتيار متشدد رفض المشاركة وتبنى نهج المعارضة ممثلاً ب(حركة العدل والإحسان)، فضلاً عن تنظيمات إسلامية أخرى مثل (حركة البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة)، وقد تميزت تلك الحركات بعدم حديتها لكنَّها كانت مصدر قلق لنظام الحكم؛ الذي انتهج استراتيجيتين تجاه تلك الحركات، الأولى إقصائية تهميشية لتلك الحركات المعارضة التي لا تعترف بشرعية نظام الحكم, كجماعة العدل والإحسان، والثانية إدماجية احتوائية تجاه حزب العدالة والتنمية، وتجدر الإشارة هنا أنَّ الأحزاب السياسية الإسلامية تعرَّضت أسمائها للتغيير من فترة لأخرى. (٢)

كان نتيجة السياسة الإقصائية للأحزاب السياسية المعارضة، أن بقيت العلاقة مأزومة بين نظام الحكم وتلك الأحزاب الآنفة الذكر، وخاصة في الفترة التي سبقت "الربيع العربي"، فهي لم تحسم مشاركتها السياسية، على الرغم من موقفها الإيجابي من عملية التحول الديمقراطي، فالأحزاب المعارضة تمتلك القدرة على التأثير في المجتمع المغربي، لذا لا بدَّ لنظام الحكم من البحث عن طرق لتنظيم العلاقة بينهما، لأنَّ الإبقاء على حالة عدم الإستقرار في العلاقة مع الأحزاب المعارضة لا يتوافق مع المسار السياسي المغربي. (٣)

من جانب آخر، فقد استطاع نظام الحكم في المغرب احتواء الأحزاب الإسلامية المعتدلة، كحزب العدالة والتنمية مثلاَ، ومحاولة دمجهم في العملية السياسية في الفترة التي سبقت "الربيع العربي",وكان نتيجة ذلك اكتساب تلك الأحزاب شرعية مستمدة من معارضتهم لنظام الحكم، وإعادة ثقة المواطنين المؤيدين لتلك الأحزاب مع السلطة، وبالتالي زيادة حجم المشاركة السياسية، وهذا بحد ذاته ما تسعى إلية السلطة السياسية في تقوية شرعيتها. (٤)

(١) القصير، كمال، إسلاميو المنطقة المغاربية: من حلم الدولة إلى واقعية السلطة، مركز الجزيرة للدراسات. https://studies.aljazeera.net/ تاريخ المشاهدة ١٥-٤-٢٠٢٠م

(٢) بن شماس، عبد الحكيم، مرجع سابق، ص٤١.

(٣) الكروي، المغرب وحركة العدل والحسان، مجلة المستقبل العربي، ص ٩٧-٩٨.

(٤) مقتدر، المشاركة السياسية، مجلة المستقبل العربي، ص٦٧-٦٨.

يبدو أن ردة فعل نظام الحكم في المغرب تجاه الحركات الإسلامية خلال فترة "الربيع العربي" جاءت سريعة، من خلال تعديلات دستورية حاولت الإستجابة لمطالب الشارع، والتخفيف من وطأة تلك الإحتجاجات، فجاء خطاب الملك في عام ٢٠١١م ليصب في جوهر المطالب السياسية الدستورية، ومركزاً على الثوابت الدينية التي لا يمكن المساس بها، والتي تحظى بإجماع شعبي، وهي أنَّ الإسلام دين الدولة، ودعم الخيار الديمقراطي، وتوسيع دور الأحزاب والحريات العامة، والتعددية والمشاركة السياسية. (١)

أظهر حزب العدالة والتنمية نيته على التغيير فور وصوله للسلطة عام ٢٠١١م، رغم محاولة القصر الضغط بالإتجاه المعاكس للتقليل من نفوذه، والمحافظة على بعض المواقع المهمة داخل الدولة كوزارة الخارجية، واستطاع رئيس الوزراء آنذاك، عبدالإله بنكيران تحويل التوتر بين الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية والقصر إلى حالة موائمة ومكسب سياسي للطرفين، فهو لم يتحدَّ القصر جهارةً، فلطالما أعلن انتمائه للقصر والعمل ضمن توجيهاته، لكنه في الوقت نفسه وليتجنب ردود فعل الجماهير المغربية إزاء الإصلاح المنشود,لم يتردَّد في الإشارة إلى بعض القيود التي كان يضعها القصر على حكومته,وبذلك استطاع الحزب اللعب داخل حدودنظام الحكم,دون الدخول في أزمة مع القصر. (٢)

كان يتعين على حزب العدالة والتنمية كذلك، وللإبقاء على حالة توازن مع القصر، ضرورة علاج التوترات القائمة مع الأحزاب الأخرى، كشريكه في الائتلاف حزب الإستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الأصالة والمعاصرة. في ظل هذه الظروف كان يمكن للقصر استغلالها لصالحه، لكن إظهار حزب العدالة والتنميه تعاونه مع القصر، جعل الأخير يناور من أجل الحزب، وسهَّل له الطريق لعمل ائتلاف آخر يمد من عمره في الحكومة.(٣)

وهكذا أصبح حزب العدالة والتنمية يحمل برامج أكثر براغماتية في القضايا الدينية، ووجد نفسهيعمل عن كثب مع القصر، في ظل وجود خصوم سياسيين ممثلين بالأحزاب السياسية المعارضه. ويبدو أن الحزب واجه مشاكل في حكومته الأولى ٢٠١١م-٢٠١٢م لقلة خبرته السياسية، وانسحاب حزب الاستقلال من الحكومة؛ لكنه استطاع التعامل مع أجندته بسهولة في انتخابات عام

(١) الكريني، محاسبة الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، ص٩٤.

(٢) أكجيل، عبد القادر، "المعادلات الصعبة والولادة العسيرة للحكومة"، موقع هسبريس،http://www.hespress.com/opinions/44588.htm تاريخ المشاهدة ٥-٥-٢٠٢٠م

(٣) فقير، انتصار، الحزب الإسلامي المغربي: البحث عن سياسة جديدة بوجه التحديات القديمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. https://carnegie-mec.org/2018/01/31/ar-pub-75396تاريخ المشاهدة ٧-٥-٢٠٢٠م

٢٠١٥م-٢٠١٦م، حيثأكَّد أنَّ لديه القدرة على التعامل مع القصر ومقاربة تعقيدات نموذج الحكم في البلاد. (١)

وبالنظر إلى طبيعة العلاقة التي سيطرت على الواقع المغربي خلال الفترة التي أعقبت "الربيع العربي",نلاحظ المشاركة الفاعلة في الانتخابات لمعظم الأحزاب السياسية بتوجهاتها المختلفة- باستثناء العدل والإحسان-ففي الإنتخابات التشريعية لعامي ٢٠١١م و٢٠١٦م، حل "حزب الأصالة والمعاصرة" ثانياَ بعد "العدالة والتنمية" الإسلامي، بالإضافة لحزب "الإستقلال" الذي حل ثالثاَ، وغيرها من الأحزاب مثل "التجمع الوطني للأحرار"، و"الحركة الشعبية"، و"الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية"، و"الإتحاد الدستوري",والملاحظ أن تلك الأحزاب دخلت مرحلة جديدة من المنافسة السياسية,حيث لم يعد القصر الغريم الأساسي لها,وهذا التغيير يعزى إلى طبيعة التعديلات الدستورية التي قام بها الملك عام ٢٠١١م، وهنا بدأ يظهر سلوك تلك الأحزاب التنافسي على الفوز بالحكومة بعيداَ عن الصدام مع القصر. (٢)

بالإضافة إلى ما سبق، فلقد كان هنالك دورل"الربيع العربي" في التأثير على التوجهات الجديدة للأحزاب السياسية الإسلامية، حيث جاء بقيم ديمقراطية وإنسانية وإسلامية جديدة (معتدلة)، وهذا الواقع الجديد تزامن مع حركة نشطة متطورة للأحزاب الإسلامية، وظهور أجيال جديدة ذات أفكار أكثر واقعية في عملية الإصلاح السياسي. (٣)

ثانياً: النتائج

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

١- تأثَّرت طبيعة العلاقة بين نظام الحكم في المغرب والأحزاب السياسية الإسلامية إيجاباً بالتطورات التي رافقت ربيع الثورات العربية.

٢- إظهار نظام الحكم في المغرب في الفترة التي رافقت الربيع العربي ومراحله المختلفة جدية واضحة في دعم العملية الديمقراطية ودخول لغة الأرقام الإنتخابية.

٣- أنَّ سياسة الإقصاء للأحزاب السياسية الإسلامية لم تُجْدِ كثيراً، فانتهج نظام الحكم في المغرب سياسة الإحتواء من جديد في الفترة التي أعقبت الربيع العربي.

---

(١) مصباح، محمد، إسلاميو الملك: التجربة المغربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. https://carnegie-mec.org/2015/03/23/ar-pub-59455 تاريخ المشاهدة ١٠-٥-٢٠٢٠م

(٢) السويدي، والصفتي، مرجع سابق، ص٨٨-٩٠.

(3) IbnBurda,NEW TRENDS IN ISLAMIC POLITICAL PARTIES IN THE ARAB SPRING COUNTRIES, Al-Jāmiʻah: Journal of Islamic Studies, p463,473,483.

٤- أثبتت الإنتخابات المغربية للسنوات ٢٠٠٢م و٢٠٠٧م و ٢٠١١م و٢٠١٦م مدى قدرة الأحزاب السياسية الإسلامية على اكتساب قاعدة انتخابية رغم العقبات التي واجهتها.

٥- تباينت أدوات الأحزاب السياسية الإسلامية بين التشدد واتخاذ موقف من شرعية نظام الحكم في المغرب، وبين الاعتدال والعمل ضمن النسق السياسي، مع بقاء وتيرة الصراع ضمن حدود الإستقرار السياسي.

٦- شهد حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة تحولاً في مساره من منهجية العنف والنزعة الدينية إلى الاعتدال في خطابه وبرامجه، فسعى نظام الحكم لجعله أنموذجاً لاندماج باقي الأحزاب في العملية السياسية.

٧- كرَّس – الربيع العربي- مفهوم الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية لدى بعض الأحزاب، بدلاً من الطابع الديني الذي كان يسيطر على أيدلوجية الإسلاميين.

٨- طوَّرت التيارات السياسية الإسلامية في الفترة التي رافقت -الربيع العربي- ومراحله المختلفة من خطاباتها الفكرية والسياسية بما ينسجم ونظام الحكم، في محاولة لإيصال وجهة نظرها بما يخص الدين والدولة والحرية والعدالة.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يوصي الباحث بما يلي:

١- تعميم تجربة حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة لجعله أنموذجاً لاندماج باقي الأحزاب الإسلامية في العملية السياسية.

٢- ضرورة استمرار نظام الحكم في المغرب بإظهار جدية واضحة لدعم العملية الديمقراطية وتنامي العلاقة بينه وبين الأحزاب السياسية الإسلامية.

٣- ضرورة تعزيز إدماج الأحزاب الإسلامية في المغرب بالعملية السياسية، وفتح باب النقاش السياسي لتطوَّير خطاباتها الفكرية والسياسية.

٤- على الأحزاب الإسلامية المغربية وضع برامج واضحة وقابلة للتطبيق لتتجاوز بذلك الفجوة مع نظام الحكم في حال وصولها للسلطة.

٥- يتعيَّن على نظام الحكم في المغرب التعامل مع الأحزاب الإسلامية ليس بوصفها أطرافاً أيديولوجية، بل كحركات سياسية أثبتت وجودها على الساحة السياسية المغربية.

٦- ضرورة تكثيف الدراسات التي تركز على الجانب الثقافي والحضاري والديني للأحزاب السياسية الإسلامية المغربية، باعتبارها فاعلاً أساسياً في عملية ظهورها.

المراجع

الكتب

إبراهيم، سليم، نحو الدولة المدنية في العالم العربي: دراسة نقدية للنقاش الدائر بين المثقفين العرب حول العلمانية والدين والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (٢٠١٢م).

البدور وآخرون، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، ط١، (٢٠١٥م).

بن مصطفى، عكاشة، الإسلاميون في المغرب، دار تويقال. (٢٠٠٨م)

بوشيخي، محمد، الدين والدولة في المنطقة المغاربية، وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، (٢٠١١م).

التليدي، بلال، الإسلاميون والربيع العربي، الصعود، التحديات، تدبير الحكم، بيروت، ط١، (٢٠١٢م)

توفيق، إبراهيم حسنين، النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، (٢٠٠٥م).

الحسيني، محمد علي، المصطلحات والتعابير السياسية، دار المحجة البيضاء- بيروت، ط١، (٢٠٠٤م).

خربوش، محمد صفي الدين، مقدمة في النظم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، (٢٠١٣م).

الخمسي، أحمد وآخرون، الربيع العربي – ثورات الخلاص من الاستبداد- دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية- بيروت- ط١، (٢٠١٣م).

سارة، فايز، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، رياض الريس للكتب والنشر – لندن، ط١، (١٩٩٠م).

السويدي، جمال سند والصفتي، أحمد رشاد، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي- الصعود والأفول، أبو ظبي، ط١, (٢٠١٤م).

السيد، محمد بدوي، المجتمع والمشكلات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعي، (١٩٨٨م).

شقير، محمد، الفكر السياسي المغربي المعاصر، مطابع افريقيا الشرق – المغرب – (٢٠٠٥م).

صالح، نغم محمد، الحركات الإسلامية في المغرب العربي، الجنان للنشر والتوزيع، ط١, (٢٠١٠م).

الطوزي، محمد، الملكية والإسلام السياسي بالمغرب، الدار البيضاء- الفنك، (٢٠٠١م).

عماد، عبدالغني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١. (٢٠١٣م)

غودرون، كريمر، الدمج لأنصار الاندماج لمصر والاردن وتونس في جون ووتر بوري وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ترجمة غسان سلامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ط٢، (٢٠٠٠م).

قاسم، محمد الحاج، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، مفاهيم الأساسية والنظم السياسية، دار النشر المغربية، ط٥، (٢٠١٣م).

القرضاوي، يوسف، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، – مؤسسة الرسالة– بيروت، ط١٣، (١٩٩٣م).

قوي، بوحنيه وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، (٢٠١١م).

كاظم، صالح جواد والعاني، علي غالب، الأنظمة السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، (١٩٩٠م).

مزاري، عبد الهادي، محمد السادس المال والسلطة والتغيير، المكتبة الوطنية، المغرب، ط١، (٢٠٠٩م).

المرزوقي، ابو يعرب وآخرون، الحوار القومي – الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، (٢٠٠٧م).

مصباح، عامر، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث– القاهرة، ط١، (٢٠٠٩م).

المجلات والدوريات:

الأخصاصي، محمد، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، مج٣٨، ع٤٤٤. (٢٠١٦م)، ص٢١-٣١.

بلقزيز، عبد الإله، المغرب والإنتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج، المستقبل العربي، المجلد٣٤, العدد٣٩٢، (٢٠١١م)، ص٣٤-٤٥.

بن شماس، عبد الحكيم، مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٥، (٢٠٠٦م)، ص٤٠-٤٢.

حسن، سمير عبدالله، التنظيمات السياسية الإسلامية في المغرب وعلاقتها بالمؤسسة الملكية، النهضة، مج ١٢، ع١، (٢٠١١م)، ص١١٢-١١٦.

دياب، احمد، الانتخابات التشريعية المغربية، مجلة السياسة الدولية، مج ٣٤، ع ١٣٢، (١٩٩٨م)، ص١٩٣-١٩٤

سطي، عبدالإله، الملكية والمعارضة الإسلامية، آليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي، المستقبل العربي، مج ٣٢, ع٣٦٩-٣٧٠. (٢٠٠٩م)، ص٩٩-١١٤.

عبدالماجد، حامد، الإسلاميون وتحديات السياسة والحكم، مجلة الديمقراطية، العدد٤٨، (٢٠١٢م).

الكروي محمود، المغرب وحركة العدل والحسان ... مرحلة فك الإشتباك، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٥١، (٢٠٠٨م)، ص٩٧-٩٨.

لكريني، ادريس، محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة ٢٠ فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٤، (٢٠١١م)، ص٩٤.

راحي، عبد الجلال، السياسة الخارجية في الدستور المغربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع٣٥، (٢٠١٢م)، ص٥٥-٥٦.

مصباح، الحسن، مسارات الربيع العربي ومآلاته: حركة ٢٠ فبراير والخصوصية المغربية في تدبير الإحتجاج السياسي، مجلة سياسات عربية، ع٧، (٢٠١٤م)، ص٧٢-٨٧.

مقتدر، رشيد، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين المغاربة: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣١٤، (٢٠٠٥م)، ص٦٧-٦٨.

نزال، زياد خلف، الأحزاب السياسية وأثرها على النظام السياسي في العراق، دراسة في الحريات والحقوق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مج ٢، ع٢، ٢٠١٥م، ص١٩١.

الرسائل الجامعية

خطايبة، عماد ياسين، (٢٠٠٣م)، التطور الدستوري والنظم الانتخابية في المغرب ١٩٩٢-٢٠٠٢م دراسة حالة في التحول الديمقراطي، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير، جامعة آل البيت.

الصحف

الحاج صالح، ياسين، الثورات العربية والصعود السياسي للإسلاميين، صحيفة الحياة، لندن. (١ يوليو ٢٠١٢).

العثماني، سعد الدين، لن تلوى عنق مرجعيتنا مع أهواء الناس، ولن نحابي أحدا، جريدة أخبار اليوم اليومية، المغرب، عدد الاثنين، ٢٨ يناير، (٢٠١٩م).

محفوظ، م. في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد ١٣٨١٩، (٢٠٠٦).

المواقع الإلكترونية:

أكجيل, عبد القادر، (٢٠١٢م)، "المعادلات الصعبة والولادة العسيرة للحكومة"، موقع هسبريس،http://www.hespress.com/opinions/44588.htmتاريخ المشاهدة ٥-٥-٢٠٢٠م

الانتخابات التشريعية المغربية https://ar.wikipedia.org/wiki/تاريخ المشاهدة ٨-٣-٢٠٢١م.

أوتاري, مارينا, (٢٠١٢م), المغرب:هل ينجح الطريق الثالث, مقال تحليلي: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي https://carnegie-mec.org/2012/07/31/ar-pub-48984H تاريخ المشاهدة ٢٦-٦-٢٠١٩م.

الجورشي، صلاح الدين، (٢٠٠٤م)، اي مستقبل للاسلاميين في المغرب العربي،

http//wwww.alwihda.comتاريخ المشاهدة ٢٠١٩/٥/٢٨

حمورو، حسن، (٢٠١١ م)، "يتيم يعظ شباب ٢٠ فبراير عبر الفيسبوك، موقع هسبرس https://www.hespress.com/politique/28225.html تاريخ المشاهدة ٢٠١٩/٥/٢٨م.

فقير، انتصار، (٢٠١٨م)، الحزب الإسلامي المغربي: البحث عن سياسة جديدة بوجه التحديات القديمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. https://carnegie-mec.org/2018/01/31/ar-pub-75396 تاريخ المشاهدة ٧-٥-٢٠٢٠م

القصير، كمال، (٢٠١٦م)، إسلاميو المنطقة المغاربية: من حلم الدولة إلى واقعية السلطة، مركز الجزيرة للدراسات. https://studies.aljazeera.net/ تاريخ المشاهدة ١٥-٤-٢٠٢٠م

مصباح، محمد، (٢٠١٢م)، العدالة والتنمية بين الحزب الحاكم والحكومة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي https://carnegieendowment.org/sada/48744?lang=ar. تاريخ المشاهدة ٢٠١٩/٥/٢٨م.

مصباح، محمد، (٢٠١٥م)، إسلاميو الملك، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.https://carnegie-mec.org/2015/03/23/ar-pub-59455 تاريخ المشاهدة ٢٠٢٠/٥/١٠م

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١١م)، ما بعد الإنتخابات التشريعية في المغرب. https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ تاريخ المشاهدة ٣٠-٥-٢٠١٩م.

Reference:

Bueler, M,. The threat to "Un-Moderate", Moroccan Islamists and the Arab spring, Middle east law and Governance, (2013).

IbnBurda, NEW TRENDS IN ISLAMIC POLITICAL PARTIES IN THE ARAB SPRING COUNTRIES, Al-Jāmiʿah: Journal of Islamic Studies(2014).

Jorgensen, Julie E. Pruzan "The Islamists Movements in Morocco: Main actors and regime responses," Danish Institute for International Studies, Issue 5. (2010).

Kirdis, E. Between Movement and Party: IslamicMovements in Morocco and Decision to Enter Politics, issue 1,(2015).

Ibrahim, Salim, Nahwa al-Dawlah al-Madaniah fi al-Alam al-Araby: DirasatNaqdiyahlil-Niqash al-DayirBayn al-Muthaqafeenn al-Arab Hawl al-Eilmaniyahwal-Din wal-Dawla (in Arabic), The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2012.

Al-Bdour et al., Harkat al-Islam al-Siyasifil-Watan al-Arabi: al-Wake' wal-Mustakbal (in Arabic), Middle East Studies Center, Jordan, 1st Ed., 2015.

Bin Mustafa, Okasha, al-Islamiuwnfil-Maghrib (in Arabic), Twegal Publishers, Morocco, 2008.

Busheikhi, Mohammad, al-Deinnwal-Dawlahfil-Mintaqah al-Magharibiyah, Humanitarian and Social Studies and Research Center, Wajdah, 2011.

Al-Taleedi, Bilal, al-Islamiunwal-Rabe'e al-Araby, al_Souod, al-Tahadiyat, TadbirAlhukm (in Arabic), Beirut, 1st Ed., 2012.

Tawfiq, Ibrahim Hasaneen, al-Nudhum al-Syasiah al-Arbiah – al-Ettijahat al-Hdithah fi Dirasateha (in Arabic), Center of Arab Unity Studies, Beirut, 2005.

Alhusseini, Mohammad Ali, al-Mustalahatwal-Ta'abir al-Siyasiyyah, Dar Al Mahajja Al Baydaa Library, Beirut, 1st Ed., 2014.

Kharboush, Mohammad Safiyddin, Muqadimahfil-Nuzum al-Siyasiah, Institute of Arab Research and Studies, 2013.

Alkhamsi, Ahmad et al., Al-Rabie al-Arabi - Thawrat al-Khalas min al-Istibdad- DirasatHalat, The Arab Network for the Study of Democracy, Beirut, 1st Ed., 2013.

Sara, Fayez, Al-Ahzabwal-Qiwa al-Siyaiyyafil-Maghreb, Riad El-Rayyes Books – London, 1st Ed., 1990.

Alswidi, Jamal Sanad and Alsafati, Ahmad Rashad, Harakat al-Islam al-Siyasiwal-Sultatfil-A'lam al-Arabi – alsu'udwal-Aful, Abu Dhabi, 1st ed., 2014.

Al-Sayid, Mohammad Badwi, Al-Mujtama'ewal-Mushkilat al-Ijtimaiya, Dar Elmarefa Al-Jami'i, 1988.

Shuqayr, Mohammad, al-Fikr al-Siyasi al-Maghribi al-Mu'asir, Africa-Orient Printing Press, Morocco, 2005.

Saleh, Nagham Mohammad, al-Harakat al-Islamiafil-Maghrib al-Arabi, Dar Al-Jenan Publisher, 1st Ed., 2010.

Al-Touzi, Mohammad, al-Mulakiyahwal-Islam al-Siyasibil-Maghrib, Casablanca: Al-Fanak, 2010.

Emad, Abdulghani, al-Harakat al-Islamiafil-Watan al-Arabi, Center of Arab Unity Studies, Beirut, 1st ed., 2013.

Godron, Kramer, Integration of the Integrists: A Comparative Study of Egypt, Jordan and Tunisia, in Democracy without Democrats, Trans:GhassanSalamé (New York: I. B. Tauris, 1994), .

Qasem, M. H., al-Qanun al-Dusturiwal-Mu'assasat al-Dusturiah, al-Mafahim al-Asasiyahwal-Nuzum al-Siyasiyah, Moroccan publishing house, 5th Ed., 2013.

Al-Qardhawi, Yusuf, Priorities of The Islamic Movement in The Coming Phase [in Arabic: Awlawiaat al-Harakat al-Islamiahfil-Marhalah al-Qadimah], Al-Resalah Publishers, Beirut, ed. 13, 1993.

Qawi, Bohenyah et al., The concept of democratic parties and the reality of parties in the Arab countries [in Arabic: Mafhum al-Ahzab al-Diymuqratiahwa-Waqi'e al-Ahzabfil-Buldan al-Arabia, Center of Unity Studies, Beirut, 1st Ed., 2011.

Kazem, SalehJawad and Al-A'ani, Ali Ghaleb, Al_Anzemah al-Siyasiyyah(in Arabic), al-Ātik Publishers, Cairo, 1990.

Mazari, Abdelhadi, Mohammad al-Sades: al-Mal wal-Sultawal-Taghyeir(in Arabic), National Library, Morocco, 1st Ed., 2009.

Al-Marzouqi, Abu Ya'rub et al., al-Hiwar al-Qawmi – al-Islami (in Arabic), Center of Arab Unity Studies, Beirut, 1st ed., 2007.

Musbah, Amer, Dictionary of Politics & International Relations [in Arabic: Mu'jamal'O'loum al-Siyasiyahwal-A'lakat al-Dowaliyah], Modern World Book Publishers, Cairo, 1st Ed., 2009.

Journals and periodicals:

Al-Akhssasi, Mohammad, al-Islahatfil-Maghrib: al-Hasilawal-Mustaqbal (in Arabic), The Arab Future Journal, 38(444): 21-31.

Belkeziz, Abdelilah, Morocco and democratic transition: a reading of the constitutional amendments – their context and results [in Arabic: al-Maghribwal-Intiqal al-Diymuqrati: qira'ahfil-Ta'dilat al-Dusturia-Siyaqatihawal-Nata'ij], The Arab Future Journal, 34(392), 2011, P.34-45.

Bin Shammas, Abdelhakim, The Future of Political Islam Movements in Morocco [in Arabic: MustaqbalHarakat al-Islam al-Siyassifil-Maghrib], Center of Arab Unity Studies, Beirut, Vol. 325, 2006, P. 40-42.

Hasan, Sameer Abdullah, al-Tanzimat al-Siyasiyah al-Islamiyahfil-Maghribwa-'Alaqatuhabil-Muassasa al-Malakiya, Al-Nahdah, 12(1), 2011, P.112-116.

Diyab, Ahmad, Morocco Legislative Elections [in Arabic: al-Intikhabat al-Tashrie'iyah al-Maghribiah, Journal of International Policy, 34(132), 1998, P. 193-194.

Satti, Abdelilah, Al-Milakiahwal-Mua'aradah al-Islamiah: Ãliyat al-Idmajwal-Iqsa' fil-Nizam al-Siyasi al-Maghribi (in Arabic), The Arab Future Journal, 32(369-370), 2009, P. 99-114.

Abdelmajed, Hamed, al-Islamiuwnwa-Tahadiyat al-Siyasahwal-Hukm, Journal of Democracy, issue 48, 2012.

Al-Karawi, Mahmoud, Al-Maghreb wa-Harakat Al-A'delwal-Ihsan... MarhaletFakk el-Eshtibak, The Arab Future Journal, issue 351, 2008, P.97-98.

Lekreni, Idrees, Muhasabat al-Diymuqratiah: al-Tada'eyiat al-Muhtamalah l-IhtijajatHarakat 20 fibrayirfil-Maghrib, Journal of International Policy, 46(184), 2011, P. 94.

Marahi, Abdeljalal, al-Siyasah al-Kharijiahfil-Dustur al-Maghribi (in Arabic), Journal of International Policy, Issue 35, 2012, P. 55-56.

Musbah, Al-Hasan, Masarat al-Rabie al-Arabiwa-Ma'alatuh: Harakat 20 Fibrayirwal-Khususiyah al-Maghribiah fi-Tadbir al-Ihtijaj al-Siyasi, Siyasat Arabiya, Issue 7, 2014, P. 72-87.

Muqtader, Rasheed, al-Musharakah al-Siyasiaheind al-Islamiyin al-Islahiyin al-Magharibah: Musahimat li-Dirasatwa-Taqyim al-Masar al-Siyasilil-Islamiyinbil-Maghrib (In Arabic), The Arab Future Journal, issue 314, 2005, P. 67-68.

Nazzal, ZiyadKhalaf, al-Ahzab al-Siyasiyahwa-Atharuhaalla al-Nizam al-Siyasifil-Iraq (Dirasahfil-Huriyatwal-Huquq), Tikrit Journal for Political Science, 2(2), 2015, P. 191.

Khatibeh, E.M. (2003), Constitutional development and election systems in morocco: 1992 – 2002 (Case Study of Democratization) [In Arabic]. Master Theses, Al Al-Bayt University.

Al-Haj Saleh, Yaseen, al-Thawrat al-Arabiahwal-Su'oud al-Siyasilil-Islamiyin, Alhayat Newspaper, London (July 1, 2012).

Al-Othmani, Sa'aduldin, LanTolwaOnuqMarje'iyatuna ma' Ahwa' Alnas, wa-lanNuhabiAhadan, AkhbarAlyoum Newspaper, Morocco, Monday, January 28, 2019. Mahfouz, M., Fi Ma'ana Al-Istiqrar Al-Siyasi, Riyadh Newspaper, Issue 13819, 2006, Websites.

Akjeel, Abdulqader, 2012, al-Mu'adalat al-Sa'bahwal-Weladah al-A'seerahlil-Hukumah, Hespress, http://www.hespress.com/opinions/44588.htm. Moroccan general election, https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

Ottaway, Marina, 2012, Morocco: Can the Third Way Succeed?, Carnegie Endowment for International Peace, https://carnegie-mec.org/2012/07/31/ar-pub-48984H

Al-Jourshi, Salahuddin, 2004, Ay Mustaqballil-Islamiyinfil-Maghrib al-Arabi (in Arabic), http://wwww.alwihda.com

Hammouro, Hasan, 2011, YateemYa'ezShabab 20 Fibrayerabra Facebook, Hespress, https://www.hespress.com/politique/28225.html

Faker, Intissar, 2018, Morocco's Islamist Party: Redefining Politics under Pressure (in Arabic), Carnegie Endowment for International Peace, https://carnegie-mec.org/2018/01/31/ar-pub-75396.

Qsiyer, Kamal, 2016, Islamiu al-Mintaqah al-Magharibia: min Hulm al-DawlahillaWaqieiat al-Sultah (in Arabic), Aljazeera Centre for Studies, https://studies.aljazeera.net/

Masbah, Mohammed, 2012, Justice and Development Party between ruling party and government (in Arabic), Carnegie Endowment for International Peace, https://carnegieendowment.org/sada/48744?lang=ar.

Masbah, Mohammed, 2015, His Majesty's Islamists: The Moroccan Experience (in Arabic), Carnegie Endowment for International Peace, https://carnegie-mec.org/2015/03/23/ar-pub-59455

Arab Center for Research and Policy Studies, 2011, Ma Ba'ed al-Intikhabat al-Tashrieyahfil-Maghrib (in Arabic),https://www.dohainstitute.org/ar/lists.

Bueler, M,. The threat to "Un-Moderate", Moroccan Islamists and the Arab spring, Middle east law and Governance, (2013).

Ibnburda, New Trends in Islamic Political Parties in the Arab Spring Countries, Al-Jāmi‘Ah: Journal Of Islamic Studies (2014).

Jorgensen, Julie E. Pruzan “The Islamists Movements in Morocco: Main actors and regime responses,” Danish Institute for International Studies, Issue 5. (2010).

Kirdis, E. Between Movement and Party: IslamicMovements in Morocco and Decision to Enter Politics, issue 1, (2015).